تقرير التضخم

الربع الثالث ٢٠١٣م

إدارة السياسات النقدية والاستقرار المالي

مؤسسة النقد العربي السعودي

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة

ارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بنسبة ٣,٢٪ في سبتمبر ٢٠١٣م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق. وكان المؤشر قد سجل أعلى معدلات التضخم خلال عام ٢٠١٣م عند ٤٪ في أبريل، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي بعد انخفاض الضغوط التضخمية في مجموعة النقل، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة، إضافة إلى بداية تلاشي التأثيرات الموسمية لشهر رمضان على مجموعة الأغذية والمشروبات. وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم الشهري من ٠,٤٪ في يولية ٢٠١٣م إلى ٠,١٦٪ في أغسطس وسبتمبر ٢٠١٣م (الشكل ١).

تطورات الربع الثالث من عام ٢٠١٣م

ارتفع الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة ٠,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٣م، وارتفع بنسبة ٣,٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

وقد سجلت مجموعتا الأغذية والمشروبات والتأثيث المنزلي أعلى معدلات التضخم خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق له، حيث بلغ معدل التضخم الربعي ١,٥٪ في المجموعتين، وجاءت مجموعة الترويح والثقافة في المرتبة الثالثة بمعدل تضخم ١,٤٪، ثم مجموعة السكن وتوابعه بنسبة ١,٢٪، تلتها مجموعة المطاعم والفنادق بمعدل تضخم ٠,٨٪ خلال نفس الفترة (الجدول رقم ١ والشكل رقم ٢).

وفي المقابل سجلت مجموعة النقل انكماشاً بلغت نسبته ١,١٪ في الربع الثالث من عام

شكل ١ : معدل تضخم الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة
سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

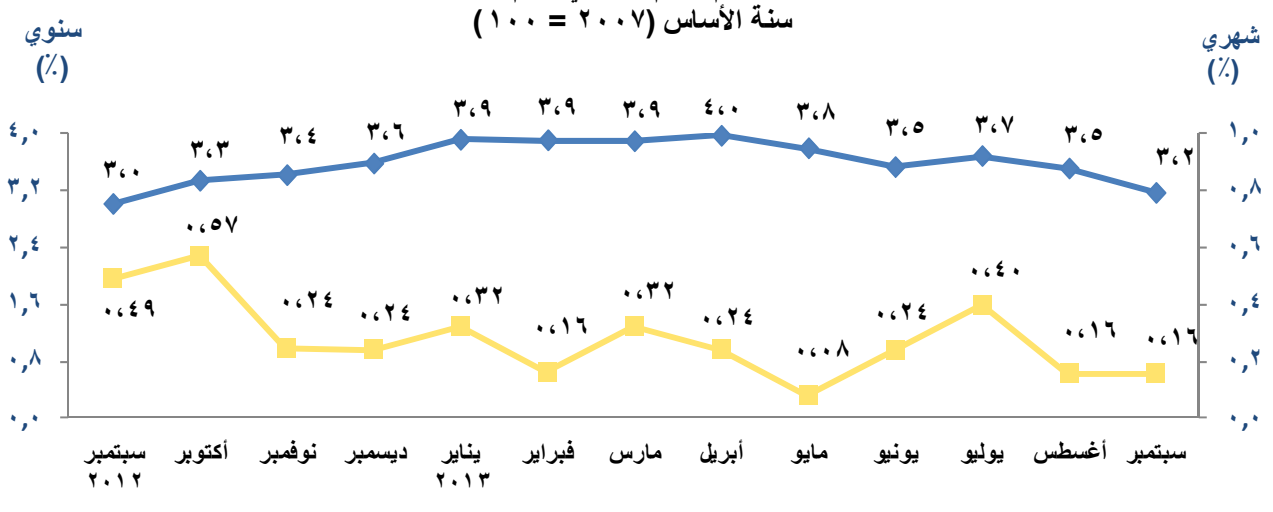

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

جدول رقم ١: الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة
سنة الأساس (٢٠٠٧ = ١٠٠)

	الأوزان	الربع الثالث ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣	الربع الثالث ٢٠١٣	معدل التغير (؟) الربع الثالث ١٣/ الربع الثاني ١٣	معدل التغير (؟) الربع الثالث ١٣/ الربع الثالث ١٢
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٢٢,٩	١٢٤,٤	١٢٥,٤	١٢٦,٢	١٢٧,١	٠,٧	٣,٤
الأغذية والمشروبات	٢١,٧	١٣٣,١	١٣٦,٢	١٣٧,٤	١٣٩,٥	١٤١,٦	١,٥	٦,٤
التبغ	٠,٥	١٤٥,٢	١٥٠,٨	١٥١,٧	١٥١,٧	١٥١,٧	٠,٠	٤,٥
الملابس والاحذية	٨,٤	١٠٤,٤	١٠٥,٥	١٠٥,١	١٠٤,٥	١٠٤,٦	٠,١	٠,٢
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الاخرى	٢٠,٥	١٤٩,٠	١٥٠,١	١٥١,٧	١٥٣,٢	١٥٤,٩	١,٢	٤,٠
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	٩,١	١١٦,٣	١١٨,٠	١١٩,٧	١٢١,٥	١٢٣,٣	١,٥	٦,٠
الصحة	٢,٦	١٠٥,٤	١٠٦,٣	١٠٧,٧	١٠٩,٠	١٠٩,٥	٠,٤	٣,٩
النقل	١٠,٤	١١٠,١	١١١,١	١١٢,٤	١١١,٦	١١٠,٤	١,١-	٠,٢
الإتصالات	٨,١	٩٢,١	٩٢,٦	٩٣,٤	٩٣,٨	٩٣,٦	٠,١-	١,٧
الترويح والثقافة	٣,٥	١٠٥,٣	١٠٥,٤	١٠٥,١	١٠٤,٩	١٠٦,٤	١,٤	١,٠
التعليم	٢,٧	١٠٩,٧	١١١,٦	١١١,٦	١١١,٦	١١١,٦	٠,٠	١,٧
المطاعم والفنادق	٥,٧	١٢٣,٧	١٢٥,١	١٢٥,٣	١٢٦,٣	١٢٧,٤	٠,٨	٣,٠
السلع والخدمات المتنوعة	٦,٨	١١٧,٩	١١٩,٠	١١٨,٥	١١٧,٣	١١٧,٣	٠,١	٠,٥-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل ٢ : معدل تضخم الرقم القياسي لتكاليف المعيشة حسب المجموعات
الربع الثالث مع الربع الثاني من عام ٢٠١٣م

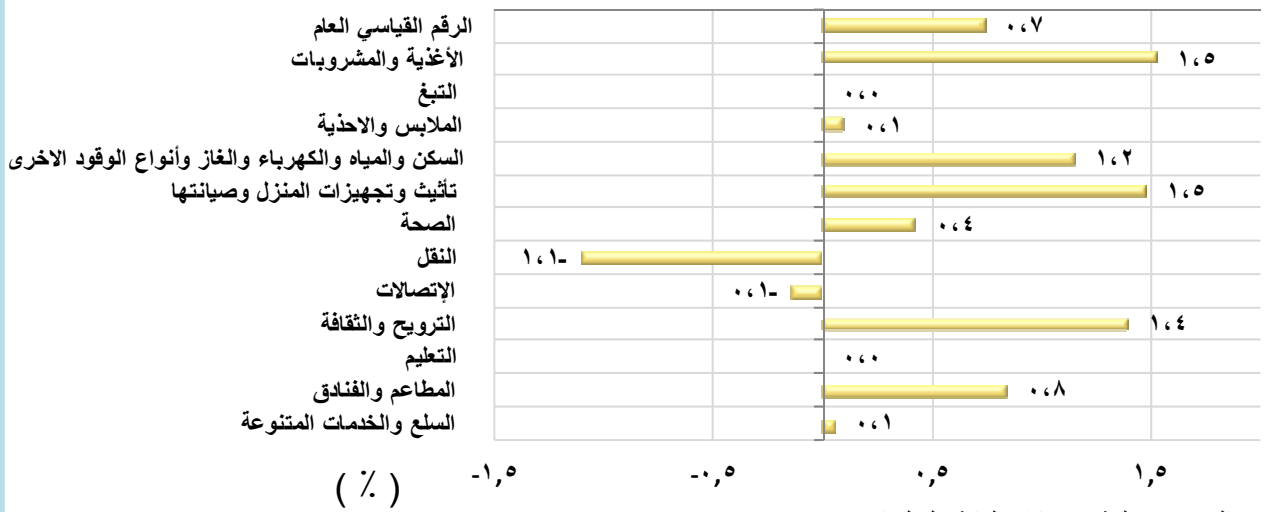

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢٠١٣م مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. وكانت مجموعة النقل قد سجلت ارتفاعات قياسية منتصف عام ٢٠١٢م، حيث بلغ معدل تضخم المجموعة ٤,١٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٢م مقارنة بالربع السابق له. كذلك شهدت مجموعة المطاعم والفنادق ارتفاعات قياسية بلغت ٣,٠٪ خلال نفس الفترة. ويشير الشكل (٣) إلى معدلات التغير ربع السنوية في المجموعات الرئيسة الأكثر تأثيراً على معدل التضخم العام في السوق المحلية خلال الفترة من الربع الثاني من عام ٢٠١١م إلى الربع الثالث من عام ٢٠١٣م.

نسبة تأثير المجموعات الرئيسة على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة

تأثرت معدلات تضخم الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بالارتفاعات التي شهدتها مجموعة الأغذية والمشروبات خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، حيث ارتفعت نسبة تأثير هذه المجموعة على معدل التغير السنوي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة من ٢٣,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٢م إلى ٣٥٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م. وارتفع تأثير مجموعة السكن وتوابعه (المياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى) من ٩,٦٪ إلى ٢٤,٩٪ خلال نفس الفترة. وجاءت مجموعة تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها في المرتبة الثالثة من حيث قوة تأثيرها على الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة بنسبة بلغت ١٤,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي نسبة تأثير الثلاث مجموعات الرئيسة الأكثر تضخماً (الأغذية والمشروبات، والسكن وتوابعه، وتأثيث وتجهيز المنزل) نحو ٧٤,٠٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، في حين لم يتجاوز تأثير هذه الثلاث مجموعات ٤٢,٠٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٢م (الشكلان ٤ و٥).

الشكل ٣: معدل التغير ربع السنوي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة والمجموعات الرئيسة الأكثر تأثيراً عليه

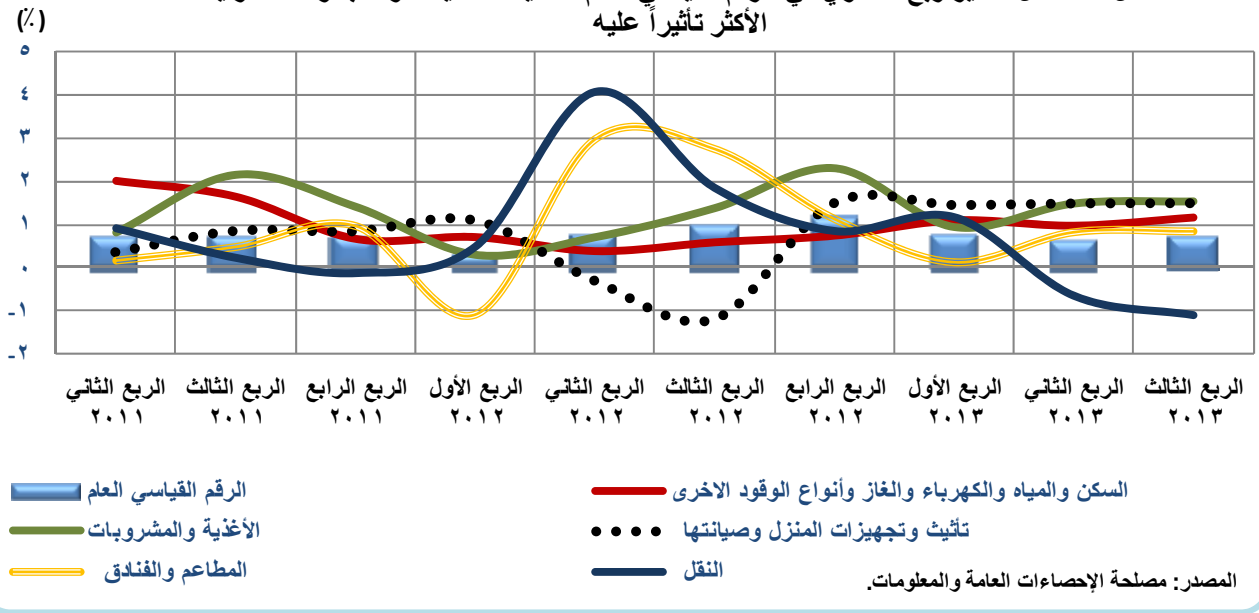

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل ٤ : نسبة تأثير المجموعات الرئيسة على معدل التضخم العام (الربع الثالث ٢٠١٢م)

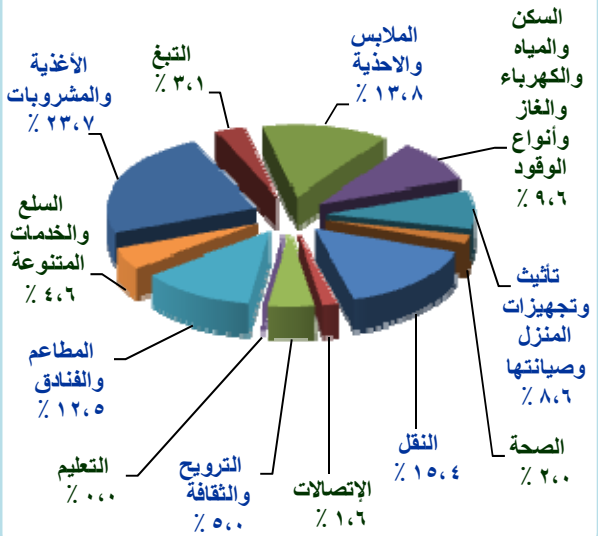

الشكل ٥ : نسبة تأثير المجموعات الرئيسة على معدل التضخم العام (الربع الثالث ٢٠١٣م)

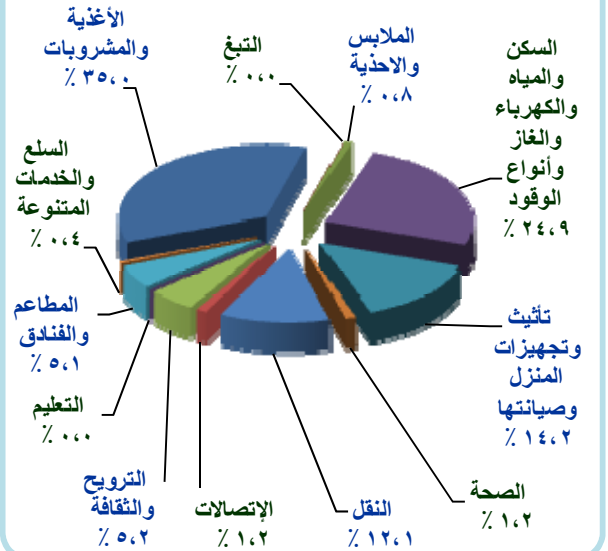

الأرقام القياسية لأسعار الجملة

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة ١,٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق. وارتفع المؤشر بنسبة ٠,٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق له. وكان المؤشر قد سجل انكماشاً خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠١٣م بلغت نسبته ٠,٣٪ و ٠,١٪ على التوالي. وأدى ذلك إلى انخفاض معدل التضخم السنوي للرقم القياسي لأسعار الجملة من ٢,٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٢م إلى ١,٤٪ في الربع الثالث من العام الجاري (الشكل ٦).

الأرقام القياسية لأسعار الجملة حسب المجموعات

سجلت مجموعة المشروبات والدخان أعلى نسبة ارتفاع في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث بلغ معدل تضخم المجموعة ١٤,٨٪ نتيجة لارتفاع المجموعة الفرعية (مشروبات) بنسبة ٢٠,٥٪ خلال نفس الفترة. وسجلت مجموعة الآلات ومعدات النقل ثاني أعلى معدل تضخم بلغت نسبته

شكل ٦ : معدل تضخم الرقم القياسي لأسعار الجملة سنة الأساس (١٩٨٨ = ١٠٠)

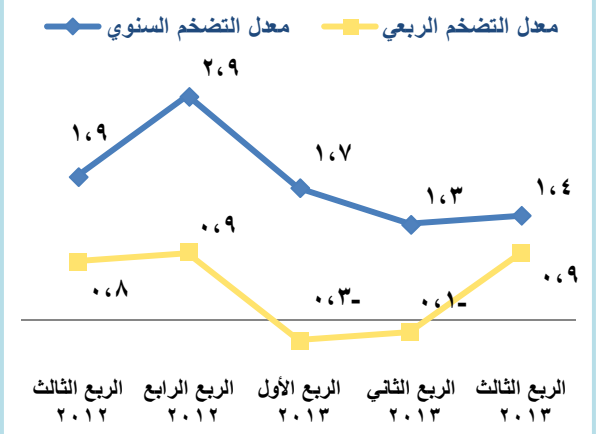

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٤,٩٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث تأثرت هذه المجموعة بالارتفاعات التي شهدتها المجموعة الفرعية (سيارات وقطع غيارها) نتيجة ارتفاع سيارات النقل (الشاحنات) بنسبة ١٦,٤٪، وسيارات الركاب بنسبة ٨,٠٪، وقطع غيار السيارات بنسبة ٤,٨٪ خلال نفس الفترة. كذلك تأثرت مجموعة الآلات ومعدات النقل بالارتفاعات التي سجلتها المجموعة الفرعية (آلات ومعدات مكتبية) نتيجة ارتفاع معدل تضخم الحاسبات الآلية (كمبيوتر) بنسبة ٥,٧٪ خلال نفس الفترة.

وجاءت مجموعة المواد الغذائية والحيوانات الحية في المرتبة الثالثة بمعدل تضخم سنوي بلغ ٤,٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م، وكانت معظم بنود المجموعة مستقرة نسبياً باستثناء المجموعة الفرعية (حيوانات حية) التي ارتفعت بنسبة ١٥,٦٪، والمجموعة الفرعية (محضّرات غذائية) التي ارتفعت بنسبة ٤٨,٣٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

في حين سجّلت مجموعة سلع أخرى أعلى نسبة انكماش في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث انخفض معدل تضخم هذه المجموعة بنسبة ١٦,٩٪ نتيجة انخفاض أسعار الذهب الصافي (عيار ٢٤) بنسبة ١٧,٣٪ خلال نفس الفترة. وانخفض معدل التضخم السنوي لمجموعة أصناف متنوعة (أثاث، وملبوسات، وساعات) بنسبة ١١,٧٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م نتيجة لانخفاض أسعار الحلي والمجوهرات وأجزائها بنسبة ٢٢,٨٪، وانخفضت أسعار الملبوسات ومستلزماتها بنسبة ١١,٩٪ (الجدول رقم ٢ والشكل رقم ٧).

جدول رقم ٢: الأرقام القياسية لأسعار الجملة
سنة الأساس (١٩٨٨ = ١٠٠)

	الأوزان	الربع الثالث ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣	الربع الثالث ٢٠١٣	معدل التغير (٪) الربع الثالث ١٣/ الربع الثاني ١٣	معدل التغير (٪) الربع الثالث ١٣/ الربع الثالث ١٢
الرقم القياسي العام	١٠٠,٠	١٥٦,٨	١٥٨,٢	١٥٧,٨	١٥٧,٦	١٥٩,٠	٠,٩	١,٤
المواد الغذائية والحيوانات الحية	٣١,٩	١٧٩,٨	١٨٠,٩	١٧٨,٩	١٨٣,٠	١٨٧,٧	٢,٥	٤,٤
المشروبات والدخان	١,٢	١٥١,٨	١٥١,٨	١٥٣,١	١٦٧,٢	١٧٤,٣	٤,٢	١٤,٨
المواد الأولية عدا المحروقات	٠,٣	٢١٧,٥	٢١٧,٩	٢١٧,٩	٢٠٤,٠	٢٠٤,٢	٠,١	٦,١-
المحروقات المعدنية والمواد ذات الصلة	١٠,١	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٤,٨	١٨٦,٣	١٨٦,٣	٠,٠	٠,٨
الزيوت والدهون الحيوانية والنباتية	٠,٤	١٤٩,٣	١٤٨,٨	١٤٩,٠	١٥١,٠	١٥٠,٧	٠,٢-	٠,٩
المواد الكيماوية والمواد المتصلة بها	٩,٨	٢١٧,٢	٢٣٤,٥	٢٢٧,٩	٢٠١,٢	٢٠٤,٥	١,٦	٥,٨-
السلع المصنعه المصنفة حسب المادة	٢٦,٢	١٤٤,٧	١٤٤,٤	١٤٥,٢	١٤٤,٣	١٤٤,١	٠,١-	٠,٤-
الآلات ومعدات النقل	١٣,٤	١٣٧,٠	١٣٦,٩	١٣٩,٨	١٤٣,٦	١٤٣,٧	٠,١	٤,٩
اصناف مصنفة متنوعة	٦,٤	١٥٣,٣	١٥٣,٥	١٥٢,٥	١٣٦,٣	١٣٥,٤	٠,٧-	١١,٧-
سلع أخر؟	٠,٣	٣٢١,٠	٣٢٣,٤	٣٠٧,٦	٢٧٦,١	٢٦٦,٨	٣,٤-	١٦,٩-

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل ٧: معدل تضخم الأرقام القياسية لأسعار الجملة حسب المجموعات
سنة الأساس (١٩٨٨ = ١٠٠)

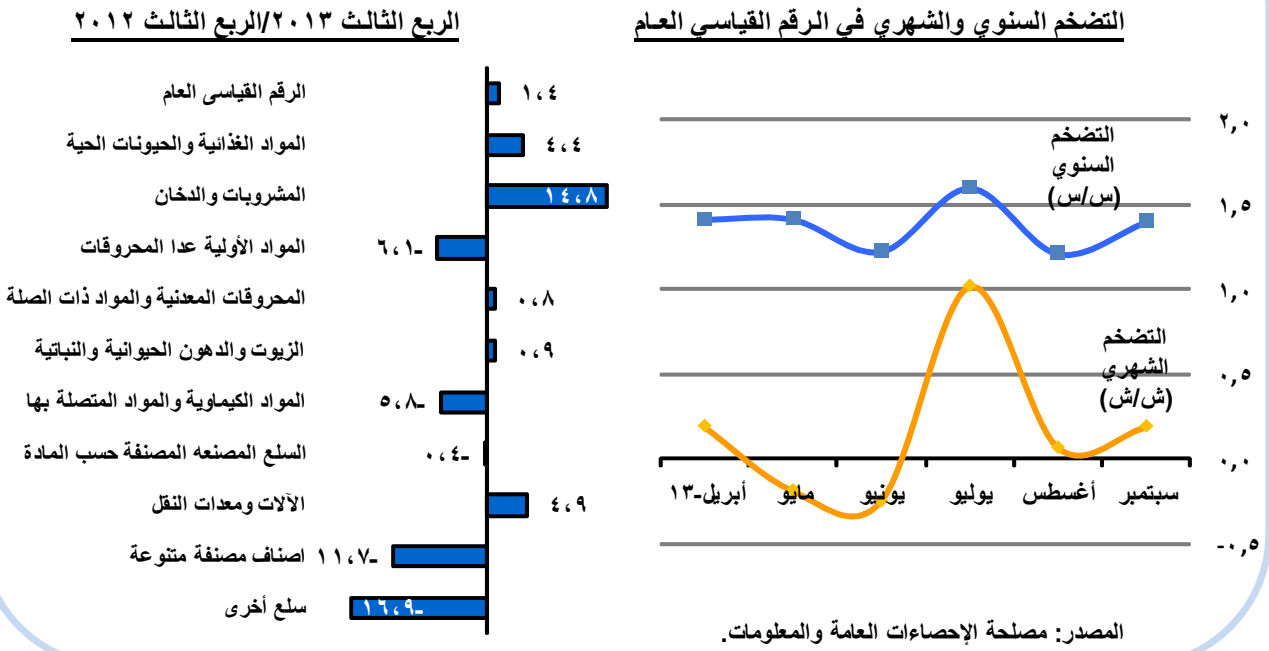

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

مخفّض الناتج المحلي الإجمالي

سجل مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انخفاضاً بلغت نسبته ٠,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م (أحدث بيانات متوفرة) مقارنة بالربع الأول من نفس العام. وارتفع مخفّض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

ويقيس مخفّض الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، ويختلف عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط، حيث يستهدف مخفّض الناتج المحلي الإجمالي كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك بحسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لذا يعد معامل التخفيض مقياساً غير مباشر للتغير في المستوى العام للأسعار. وعادةً يستخدم مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لاستبعاد أثر التغير في أسعار النفط على الاقتصاد المحلي.

وكان مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد سجل أعلى نسبة ارتفاع خلال الثلاث سنوات الأخيرة بلغت ١٢,٦٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٢م مقارنة بنفس الربع من عام ٢٠١١م. ثم بدأ بالانخفاض التدريجي إلى ٤,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م (الجدول ٣ والشكل ٨).

جدول رقم ٣: مخفض الناتج المحلي الإجمالي
سنة الأساس (١٩٩٩ = ١٠٠)

	الربع الأول ٢٠١١	الربع الثاني ٢٠١١	الربع الثالث ٢٠١١	الربع الرابع ٢٠١١	الربع الأول ٢٠١٢	الربع الثاني ٢٠١٢	الربع الثالث ٢٠١٢	الربع الرابع ٢٠١٢	الربع الأول ٢٠١٣	الربع الثاني ٢٠١٣
	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ	ـــــ
الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال):										
بالأسعار الجارية	٥٩٧٠٣٧	٦٢٨٧٦١	٦٢٩٨١٥	٦٥٥٠٣٨	٦٨٦١٩٩	٦٥٦٧٧٩	٦٧٥١٩٩	٦٤٨٢٥٨	٦٧٠٥٧٩	٦٤١٦٣٧
بالأسعار الثابتة	٢٨٧٨٩٣	٢٨٥٧٠٦	٢٨٧٤٧٦	٢٩٦٥٠٢	٣٠٦٨٨٠	٣٠١٧٣٣	٣٠٤١٥٠	٣٠٥١٧٠	٣١٣٤٢١	٣٠٩٨٧٣
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	**٢٠٧,٤**	**٢٢٠,١**	**٢١٩,١**	**٢٢٠,٩**	**٢٢٣,٦**	**٢١٧,٧**	**٢٢٢,٠**	**٢١٢,٤**	**٢١٤,٠**	**٢٠٧,١**
التغير الربعي (٪)	**٣,٠**	**٦,١**	**٠,٤-**	**٠,٨**	**١,٢**	**٢,٧-**	**٢,٠**	**٤,٣-**	**٠,٧**	**٣,٢-**
التغير السنوي (٪)	**١٦,٨**	**٢١,٧**	**٢١,٢**	**٩,٧**	**٧,٨**	**١,١-**	**١,٣**	**٣,٨-**	**٤,٣-**	**٤,٩-**
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليون ريال)										
بالأسعار الجارية	٣٠٩٦٢١	٣٠٢٨٧٩	٢٩٥٤٩٤	٣٠٨٩٥٥	٣٣٠٤٣٢	٣١٩٥٣٥	٣٥٥٠٨٠	٣٢٤٧٥٥	٣٥٩١١٩	٣٤٧٩٩٥
بالأسعار الثابتة	٢٢٧٩٤٣	٢٢٢٥٥١	٢٢٠٥٢٦	٢٢٨٨٧٧	٢٣٨٨٤٩	٢٣٢٣٦٥	٢٣٥٢٧٥	٢٣٨١٩٤	٢٤٩٤٥١	٢٤٢٨٩١
مخفض الناتج المحلي الإجمالي (غير النفطي)	**١٣٥,٨**	**١٣٦,١**	**١٣٤,٠**	**١٣٥,٠**	**١٣٨,٣**	**١٣٧,٥**	**١٥٠,٩**	**١٣٦,٣**	**١٤٤,٠**	**١٤٣,٣**
التغير الربعي (٪)	**٠,٣-**	**٠,٢**	**١,٥-**	**٠,٧**	**٢,٥**	**٠,٦-**	**٩,٨**	**٩,٧-**	**٥,٦**	**٠,٥-**
التغير السنوي (٪)	**٥,٦**	**٨,٣**	**٥,٢**	**٠,٩-**	**١,٨**	**١,٠**	**١٢,٦**	**١,٠**	**٤,١**	**٤,٢**

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الشكل ٨ : معدل التغير الربعي والسنوي في مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
سنة الأساس (١٩٩٩)

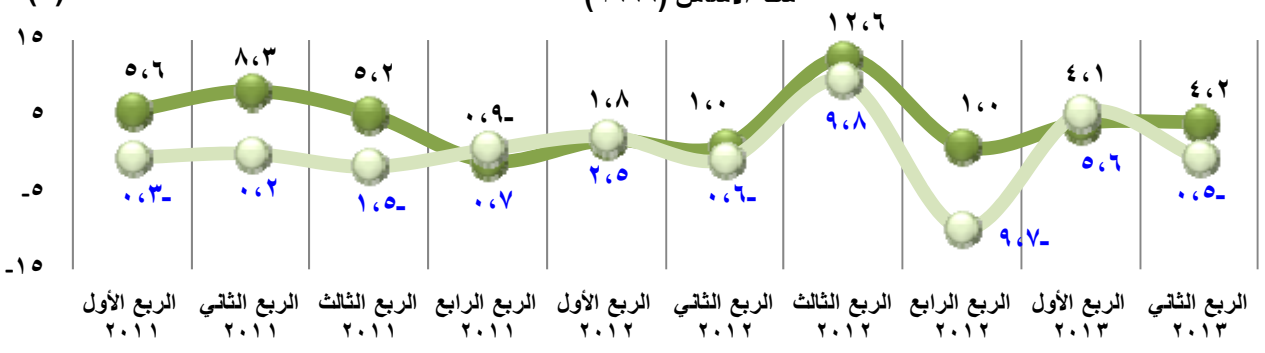

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

ويتضح من تحليل بيانات مخفّض الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابته لعام ١٩٨٨م أن نشاط منتجي الخدمات الحكومية سجل أعلى نسبة ارتفاع بلغت ٩,٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الثاني من العام السابق. وجاء نشاط تكرير الزيت في المرتبة الثانية بنسبة ٥,٤٪، تلاه نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة ٤,٣٪، وحل في المرتبة الرابعة نشاط ملكية المساكن بنسبة ارتفاع بلغت ٣,٧٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الثاني من عام ٢٠١٢م.

في حين سجل نشاط التعدين والتحجير أعلى مستوى انكماش في مخفّض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت ١٠,٨٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، وجاء ذلك نتيجة لانكماش نشاط الزيت الخام والغاز الطبيعي بنسبة ١٠,٧٪. وسجل نشاط الكهرباء والغاز والمياه انكماشاً بلغت نسبته ٦,٩٪ خلال نفس الفترة (الشكل ٩).

الشكل ٩ : مخفض الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط
الاقتصادي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨م
الربع الثاني ٢٠١٣ مع الربع الثاني ٢٠١٢
نسب مئوية (٪)

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وبمقارنة مقاييس التضخم السنوية في السوق المحلية، يلاحظ أن معدل التغير السنوي في مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد سجل أعلى نسبة ارتفاع بلغت ٤,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م (أحدث بيانات متوفرة)، وجاء معدل التضخم السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المرتبة الثانية بنسبة ٣,٨٪ خلال نفس الفترة. في حين لم يتجاوز معدل التضخم السنوي في الرقم القياسي لأسعار الجملة ١,٣٪ خلال نفس الفترة (الشكل ١٠).

الشكل ١٠: مقاييس التضخم السنوي في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م
نسب مئوية (٪)

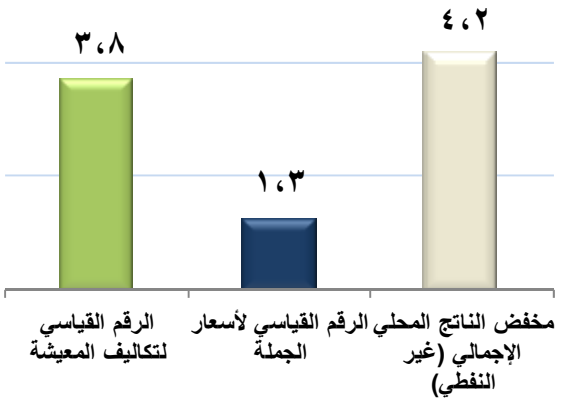

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

التجارة الخارجية مع أهم الشركاء التجاريين

بلغ إجمالي قيمة واردات المملكة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م نحو ١٦٧,٢ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ٨,٠٪ عما كان عليه في الربع الأول من عام ٢٠١٣م. وارتفع بنسبة ١١,٢٪ عما كان عليه خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢م.

وجاءت الولايات المتحدة في مقدمة الدول المستورد منها خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣. حيث بلغت واردات المملكة من الولايات المتحدة نحو ٢٣,٠ مليار ريال تمثل ١٣,٨٪ من إجمالي قيمة الواردات. وجاءت الصين في المرتبة الثانية بقيمة بلغت ٢١,٤ مليار ريال تمثل ١٢,٤٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة. وحلت المانيا في المرتبة الثالثة بقيمة واردات بلغت ١١,٣ مليار ريال تمثل ٦,٨٪ من إجمالي قيمة الواردات. وجاءت كوريا في المرتبة الرابعة بنحو ٩,٣ مليار ريال تمثل ٥,٥٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة. وفي المرتبة الخامسة جاءت الإمارات العربية المتحدة بقيمة واردات بلغت ٩,٠ مليار ريال تمثل نحو ٥,٤٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٣م (الجدول رقم ٤).

الجدول رقم ٤: أهم خمس دول مستورد منها (مليون ريال)

الدولة	الربع الثاني ٢٠١٢	الربع الثاني ٢٠١٣	معدل التغير (٪)
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٣٨٠	٢٣٠٢٥	١٨,٨
الصين	١٩٠٧٥	٢١٤٤٤	١٢,٤
المانيا	١٠٤٥٢	١١٣٤٠	٨,٥
كوريا الجنوبية	٨٩١٥	٩٢٥٨	٣,٨
الامارات العربية المتحدة	٦٧٨٣	٨٩٦٣	٣٢,١
المجموع	٦٤٦٠٥	٧٤٠٣٠	١٤,٦
نسبة أهم خمس دول من إجمالي الواردات (٪)	٤٣,٠	٤٤,٣	٣,١

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وبلغ إجمالي قيمة واردات المملكة خلال عام ٢٠١٢م نحو ٥٨٣,٥ مليار ريال بارتفاع بلغت نسبته ١٨,٢٪ عما كان عليه خلال عام ٢٠١١م. أما أهم الدول التي استوردت منها المملكة خلال عام ٢٠١٢م فكانت على النحو التالي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة ٧٨,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٣,٥٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سيارات خاصة بقيمة ٨,٣ مليار ريال تمثل ١٠,٦٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي للولايات المتحدة ٢,١٪ في عام ٢٠١٢م.

٢- الصين بقيمة ٧٤,٢ مليار ريال تمثل ما نسبته ١٢,٧٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها أجهزة هاتف للشبكات الخلوية بقيمة ٧,٠ مليار ريال تمثل ٩,٣٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي للصين ٢,٧٪ في عام ٢٠١٢م.

٣- المانيا بقيمة ٤١,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ٧,١٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سجائر بقيمة ٢,٠ مليار ريال تمثل ٤,٨٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٢,١٪ في عام ٢٠١٢م.

٤- اليابان بقيمة ٣٩,٠ مليار ريال تمثل ما نسبته ٦,٧٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سيارات جيب بقيمة ٩,٣ مليار ريال تمثل ٢٣,٩٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وانخفض معدل التضخم السنوي فيها بنسبة ٠,٠٤٪ في عام ٢٠١٢م.

٥- كوريا الجنوبية بقيمة ٣٥,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ٦,١٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سيارات خاصة بقيمة ٧,٣ مليار ريال تمثل ٢٠,٧٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٢,٢٪ في عام ٢٠١٢م.

٦- الإمارات العربية المتحدة بقيمة ٢٤,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ٤,٢٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سبائك ذهب بقيمة ١,٨ مليار ريال تمثل ٧,٣٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٠,٧٪ في عام ٢٠١٢م.

٧- الهند بقيمة ١٩,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣,٤٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها أرز بقيمة ٢,٩ مليار ريال تمثل ١٤,٢٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ١٠,٤٪ في عام ٢٠١٢م.

٨- فرنسا بقيمة ١٨,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣,٢٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها لحوم دجاج بقيمة ١,١ مليار ريال تمثل ٦,١٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٢,٢٪ في عام ٢٠١٢م.

٩- ايطاليا بقيمة ١٧,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ٣,٠٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها أصناف صناعة الحنفيات

بقيمة ٥٩٧ مليون ريال تمثل ٣,٤٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٣,٣٪ في عام ٢٠١٢م.

١٠- المملكة المتحدة بقيمة ١٥,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٧٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها أجزاء للطائرات العادية والعامودية بقيمة ١,٨ مليار ريال تمثل ١١,٦٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٢,٨٪ في عام ٢٠١٢م.

١١- سويسرا بقيمة ١٣,٦ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٣٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سبائك ذهب بقيمة ٦,٦ مليار ريال تمثل ٤٨,٣٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وانخفض معدل التضخم السنوي فيها بنسبة ٠,٧٪ في عام ٢٠١٢م.

١٢- تركيا بقيمة ١٣,٤ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٣٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها منتجات الحديد والصلب بقيمة ٢,٣ مليار ريال تمثل ١٧,٥٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٨,٩٪ في عام ٢٠١٢م.

١٣- تايلند بقيمة ١٢,٧ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٢٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها سيارات شحن صغيرة بقيمة ٢,٤ مليار ريال تمثل ١٩,١٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٣,٠٪ في عام ٢٠١٢م.

١٤- البرازيل بقيمة ١١,٨ مليار ريال تمثل ما نسبته ٢,٠٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها لحوم مجمدة بقيمة ٣,٧ مليار ريال تمثل ٣٠,٩٪ من إجمالي

الشكل ١١ : أهم الدول المستورد منها في عام ٢٠١٢م

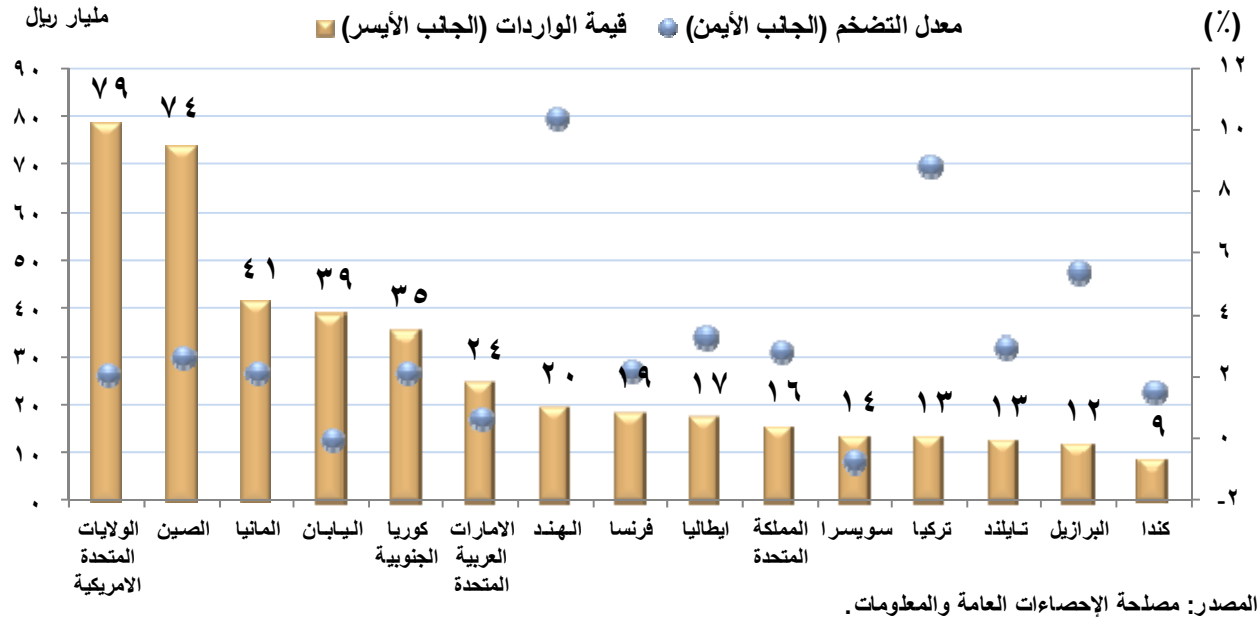

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

الجدول ٥: أكبر ١٥ دولة تستورد منها المملكة حسب قيمة الاستيراد لأهم أصناف رئيسة في عام ٢٠١٢ م

(مليون ريال)

الدولة	القيمة	النسبة إلى المجموع (٪)	المعدل التراكمي (٪)	معدل التضخم (٪)	أهم الأصناف المستوردة	
					الصنف	القيمة
الولايات المتحدة	٧٨٧٧٠	١٣,٥	١٣,٥	٢,١	سيارات خاصه، سيارات جيب، اجزاء أخرى للطائرات العاديه او الطائرات العموديه.	١٥٦٢٣
الصين	٧٤١٩٥	١٢,٧	٢٦,٢	٢,٧	أجهزة هاتف خليوية، آلات رقمية، آلات استقبل وتحويل و إرسال أو استرجاع الصوت أو الصورة.	١٢٤٩٨
المانيا	٤١٣٦٧	٧,١	٣٣,٣	٢,١	لفائف عاديه (سجائر) - محتويه على تبغ، سيارات خاصه، توربينات غازيه.	٤٧٣٨
اليابان	٣٨٩٨٩	٦,٧	٤٠,٠	-٠,٠٤	سيارات جيب، سيارات خاصة، هياكل شاحنات خفيفه بغرفة قياده.	١٣٦٩٢
كوريا الجنوبية	٣٥٤٦٧	٦,١	٤٦,١	٢,٢	سيارات خاصه، أجهزة هاتف للشبكات الخليوية والشبكات اللاسلكية.	٩٥٦٥
الامارات	٢٤٤٩٥	٤,٢	٥٠,٣	٠,٧	سبائك ذهب، لفائف من نحاس، قضبان وعيدان واشكال خاصه من نحاس نقى.	٤٢٧٢
الهند	١٩٥٨١	٣,٤	٥٣,٦	١٠,٤	ارز، أجهزة هاتف للشبكات الخليوية أو غيرها من الشبكات اللاسلكية، بنزين.	٤٩٤٥
فرنسا	١٨٦٠٣	٣,٢	٥٦,٨	٢,٢	لحوم غيرمقطعه مجمدة، عطور، ادويه تحتوى على بنسلينات اومشتقاتها.	٢٣٧١
ايطاليا	١٧٤٨٤	٣,٠	٥٩,٨	٣,٣	صناعه الحنفيات، ادويه تحتوى على بنسلينات اومشتقاتها، صمامات امان.	١١٠٨
المملكة المتحدة	١٥٧١٩	٢,٧	٦٢,٥	٢,٨	اجزاء للطائرات العاديه والعموديه، مولدات، أدوية تحتوي على مضادات.	٢٧٩٧
سويسرا	١٣٦٢٠	٢,٣	٦٤,٨	-٠,٧	سبائك ذهب، لفائف عاديه (سجائر) - محتويه على تبغ، ساعات يد.	٧٤٨٦
تركيا	١٣٤٢٢	٢,٣	٦٧,١	٨,٩	منتج نصف جاهز من حديد أو صلب، قضبان من حديد أو صلب، حديد وصب غير مخلوط.	٤١٦٩
تايلند	١٢٧٠٧	٢,٢	٦٩,٣	٣,٠	شاحنات صغيرة (وانيت).	٤٧٨١
البرازيل	١١٨١٠	٢,٠	٧١,٣	٥,٤	لحوم غيرمقطعه مجمدة ، خامات حديد، دجاج مجمد.	٦٢١٢
كندا	٨٥٧٤	١,٥	٧٢,٨	١,٥	منصات حفر عائمه او غاطسه، قمح، سيارات جيب.	٢٦٦٢

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، صندوق النقد الدولي.

SAUDI ARABIAN MONETARY AGENCY
مؤسسة النقد العربي السعودي

صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ٥,٤٪ في عام ٢٠١٢م.

١٥- كندا بقيمة ٨,٥ مليار ريال تمثل ما نسبته ١,٥٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة، ومن أهم السلع المستوردة منها منصات حفر بقيمة ١,٤ مليار ريال تمثل ١٦,١٪ من إجمالي صادراتها إلى المملكة، وبلغ معدل التضخم السنوي فيها ١,٥٪ في عام ٢٠١٢م.

الشكل ١٢: نسبة تأثير المجموعات الرئيسة على معدل التضخم العام (سبتمبر ٢٠١٣م)

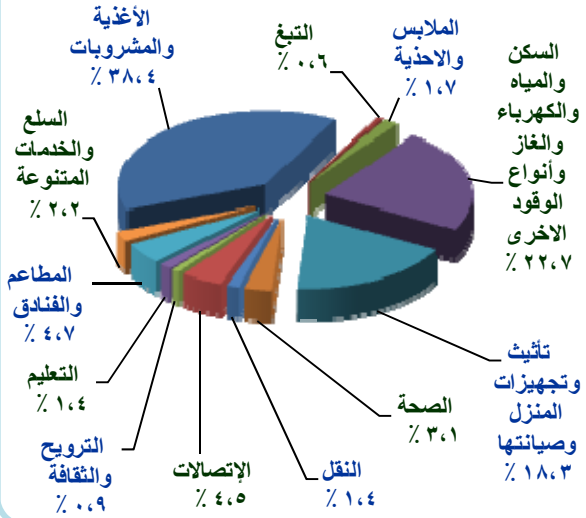

توقعات التضخم في الربع الرابع لعام ٢٠١٣

تأثرت معدلات التضخم في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م بالارتفاعات التي سجلتها مجموعة الأغذية والمشروبات نتيجةً للتأثيرات الموسمية لشهر رمضان في السوق المحلية. وبلغت نسبة تأثير مجموعة الأغذية والمشروبات على معدل التضخم العام نحو ٣٨,٤٪ في سبتمبر ٢٠١٣م رغم بداية تلاشي التأثيرات الموسمية عليها، حيث انخفض معدل التضخم السنوي لمجموعة الأغذية من ٧,٢٪ في يولية ٢٠١٣م إلى ٦,٢٪ في سبتمبر ٢٠١٣م (الشكل رقم ١٢).

ويتوقع أن يواصل معدل التضخم العام في المملكة انخفاضه إلى ما دون ٣٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م لاسيما مع انخفاض الضغوط التضخمية في مجموعة الأغذية والمشروبات، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض مؤشر أسعار السلع الأساسية بنسبة ١,٥٪ في عام ٢٠١٣م مقارنة بالعام السابق له. وبالرغم من أن الصندوق يتوقع أن تشهد الأطعمة في الأسواق العالمية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٦٪ في عام ٢٠١٣م، إلا أن توقعاته تشير إلى انخفاض أسعارها بنسبة كبيرة تبلغ ٦,٤٪ في عام ٢٠١٤م، وأن الأطعمة والمشروبات ستسجل معدلات تضخم سالبة (انكماش) حتى نهاية عام ٢٠١٧م (الجدول رقم ٦).

وقد أظهرت توقعات صندوق النقد الدولي انخفاض متوسط معدل التضخم في أهم ١٥ دولة مصدرة إلى المملكة من ٣,١٪ في عام ٢٠١٢م إلى ٢,٧٪ في عام ٢٠١٣م.

جدول رقم ٦: مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار السلع الأساسية
سنة الأساس (٢٠٠٥ = ١٠٠)
(نسب مئوية)

		بيانات فعلية		بيانات مقدرة			
	الأوزان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
المؤشر العام	١٠٠,٠	٢٦,٢	٣,٢-	١,٥-	٣,٤-	٤,١-	٢,٧-	١,٨-
الأطعمة	١٦,٧	١٩,٩	٢,٢-	٠,٦	٦,٤-	٢,٦-	١,٠-	٠,٨-
المشروبات	١,٨	١٦,٦	١٨,٦-	١٤,٧-	٣,٢-	٢,٣-	٣,٨-	١,٦-
المواد الزراعية الأولية	٧,٧	٢٢,٧	١٢,٧-	١,٣	٢,٦	٤,٩-	٢,٧-	٣,١-
المعادن	١٠,٧	١٣,٥	١٦,٨-	٣,٩-	٤,٦-	٠,٤	١,٢	١,٢
الطاقة	٦٣,١	٣١,٥	٠,٧	١,٥-	٣,٠-	٥,٢-	٣,٧-	٢,٥-

المصدر: صندوق النقد الدولي.

من جانب آخر، انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة العالمية (فاو) لأسعار الأغذية بنسبة ٢,٣٪ في سبتمبر ٢٠١٣م مقارنة بأغسطس الماضي، وانخفض بنسبة ٥,٤٪ خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٣م. والتراجع الذي سجله المؤشر في سبتمبر ٢٠١٣م هو الانخفاض الخامس على التوالي بسبب الهبوط الحاد في أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

الخلاصة

يمكن استخلاص أهم نتائج تحليل معدلات التضخم في المملكة في الآتي:

١. سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أعلى معدلات التضخم خلال عام ٢٠١٣م عند ٤٪ في أبريل الماضي، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي بعد انخفاض الضغوط التضخمية في مجموعة النقل، والمطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة، إضافة إلى بداية تلاشي التأثيرات الموسمية لشهر رمضان على مجموعة الأغذية والمشروبات.

٢. سجلت مجموعتا الأغذية والمشروبات والتأثيث المنزلي أعلى معدلات التضخم خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع السابق له، حيث بلغ معدل التضخم الربعي ١,٥٪ في المجموعتين.

٣. ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة بنسبة ١,٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

٤. سجلت أسعار الجملة لمجموعة المشروبات والدخان أعلى نسبة ارتفاع في الربع الثالث من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق، حيث بلغ معدل تضخم المجموعة ١٤,٨٪ نتيجة لارتفاع المجموعة الفرعية (مشروبات) بنسبة ٢٠,٥٪ خلال نفس الفترة.

٥. سجل مخفّض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي انخفاضاً بلغت نسبته ٠,٥٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بالربع الأول من نفس العام. وارتفع مخفّض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٢٪ في الربع الثاني من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الربع من العام السابق.

٦. يتوقع أن يواصل معدل التضخم العام في المملكة انخفاضه إلى ما دون ٣٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٣م لاسيما مع انخفاض الضغوط التضخمية في مجموعة الأغذية والمشروبات، واستمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية.

الملـــحق

التضخم في المملكة العربية السعودية

أسبابه.. والإجراءات المتخذة لمواجهته

نوفمبر 2013م

إدارة الأبحاث الاقتصادية

مؤسسة النقد العربي السعودي

التضخم في المملكة العربية السعودية

أسبابه.. والإجراءات المتخذة لمواجهته

مقدمة:

تحرص البنوك المركزية على متابعة تغيرات معدل التضخم وتحديد العوامل المسببة له ودراسة جوانبه وآثاره وذلك بغرض المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار. وتنبع أهمية موضوع التضخم من تأثيره المباشر على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية من ناحية، وتأثيره على القوة الشرائية لدخول الأفراد من ناحية أخرى.

تعريف التضخم وطريقة قياسه:

هناك تعاريف متعددة للتضخم، ولكن أكثرها استخداماً وشيوعاً هو الارتفاع العام والمستمر في مؤشر أسعار السلع والخدمات. ويقاس التضخم في المملكة باستخدام ما يعرف بالرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة لجميع السكان الذي تصدره مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وتعتمد طريقة حساب الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة لجميع السكان على معادلة (لاسبير) المستخدمة في معظم بلدان العالم. ويعكس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة التغيرات في أسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، حيث يتم تحديد مكونات هذه السلة بناءً على نتائج مسوحات ميدانية تقوم المصلحة بإجرائها بشكل دوري للإنفاق الأسري وأذواق المستهلكين لعينة كبيرة من الأسر تمثل جميع فئات السكان في مختلف أنحاء المملكة. ويتكون الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لجميع السكان من ١٢ مجموعة رئيسة تأخذ أوزاناً مختلفة وفقاً لنصيبها وأهميتها في تكاليف المعيشة للأسرة، ويستخدم عام ٢٠٠٧م كسنة أساس. ومن أبرز هذه المجموعات مجموعة الأغذية والمشروبات التي تمثل نحو ٢١,٧ في المئة من الرقم القياسي العام، ومجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود التي تشكل نحو ٢٠,٥ في المئة من الرقم القياسي العام. وبذلك تمثل مجموعتا الأغذية والمشروبات، والسكن والمياه

والكهرباء والوقود ما نسبته ٤٢,٢ في المئة من إجمالي الأوزان في الرقم القياسي العام مما يعكس أهميتهما بالنسبة للمستهلكين (جدول رقم ١).

جدول رقم ١ : تأثير المجموعات الرئيسة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (جميع السكان)

	(٢٠٠٧م = ١٠٠)				
	متوسط التغير السنوي للفترة (٢٠٠٧-٢٠١١)	٢٠١٢	الربع الثالث ٢٠١٣	مقدار التأثير على الرقم القياسي – ٢٠١٢*	مقدار التأثير على الرقم القياسي – الربع الثالث ٢٠١٣*	الأوزان النسبية ٪
الرقم القياسي العام	٤,٣	٢,٩	٣,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
الأغذية والمشروبات	٦,١	٤,٦	٦,٤	٣١,٧	٤٣,٣	٢١,٧
التبغ	٦,٤	١١,٥	٤,٥	١,٨	٠,٧	٠,٥
الملابس والاحذية	٠,٠	٣,٦	٠,٢	٧,٦	٠,٤	٨,٤
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	٨,٦	٣,٣	٤,٠	٢٤,٨	٢٨,٦	٢٠,٥
تأثيث وتجهيزات المنزل وصيانتها	٣,٠	١,٧	٦,٠	٤,٦	١٤,٩	٩,١
الصحة	٠,٩	٢,١	٣,٩	١,٤	٢,٤	٢,٦
النقل	١,٩	٥,٠	٠,٢	١٣,٦	٠,٧	١٠,٤
الاتصالات	-١,٤	٠,١	١,٧	٠,٢	٢,٩	٨,١
الترويح والثقافة	١,٢	-٠,٢	١,٠	-٠,٢	٠,٨	٣,٥
التعليم	١,٢	١,٤	١,٧	١,٠	١,٢	٢,٧
المطاعم والفنادق	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٦,٧	٤,٩	٥,٧
السلع والخدمات المتنوعة	٤,٢	٣,٤	-٠,٥	٦,٧	-١,٠	٦,٨

* مقدار التأثير على الرقم القياسي = نسبة التغير السنوي لكل مجموعة X الوزن النسبي / ١٠٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

نبذة تاريخية عن معدلات التضخم في المملكة:

سجل معدل التضخم في المملكة أعلى مستوى له في عقد السبعينات من القرن الماضي، حيث تجاوز معدل التضخم مستوى ٣٠ في المئة، وذلك بسبب نمو الطلب الكلي للاقتصاد المحلي بوتيرة متسارعة أدت إلى اختناقات في جانب العرض. ولذلك قامت وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي بعدد من الإجراءات مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم من ٣٤,٤ في المئة في عام ١٩٧٥م إلى ٣,٦ في المئة في عام ١٩٨٠م. بعدها شهدت المملكة معدلات تضخم معتدلة خلال الفترة من عام ١٩٨٢م إلى عام ٢٠٠٦م، باستثناء عام ١٩٩٥م. ومنذ يناير عام ٢٠٠٧م، بدأت الضغوط التضخمية تدريجياً بالظهور في السوق المحلية ووصلت إلى مستويات غير مألوفة، حيث ارتفع معدل التضخم (لسنة أساس ٢٠٠٧م) إلى ٥,٠ في المئة في عام ٢٠٠٧م مقارنة بمعدل تضخم بلغ ١,٩ في المئة في عام ٢٠٠٦م. وبلغت الضغوط التضخمية ذروتها في عام ٢٠٠٨م عندما بلغ معدل التضخم ٦,١ في المئة وهو الأعلى خلال الثلاثة عقود الماضية. ثم تراجعت معدلات التضخم إلى حوالي ٤,١ في المئة في عام ٢٠٠٩م، واستمرت بالانخفاض حتى وصلت إلى ٢,٩ في المئة في عام ٢٠١٢م (رسم بياني رقم١). وتشير بيانات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى ارتفاع مستوى التضخم في المملكة إلى ٣,٠ في المئة خلال شهر أكتوبر من عام ٢٠١٣م مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

رسم بياني رقم ١: معدل التضخم في المملكة العربية السعودية (سنة الأساس عام ٢٠٠٧م)

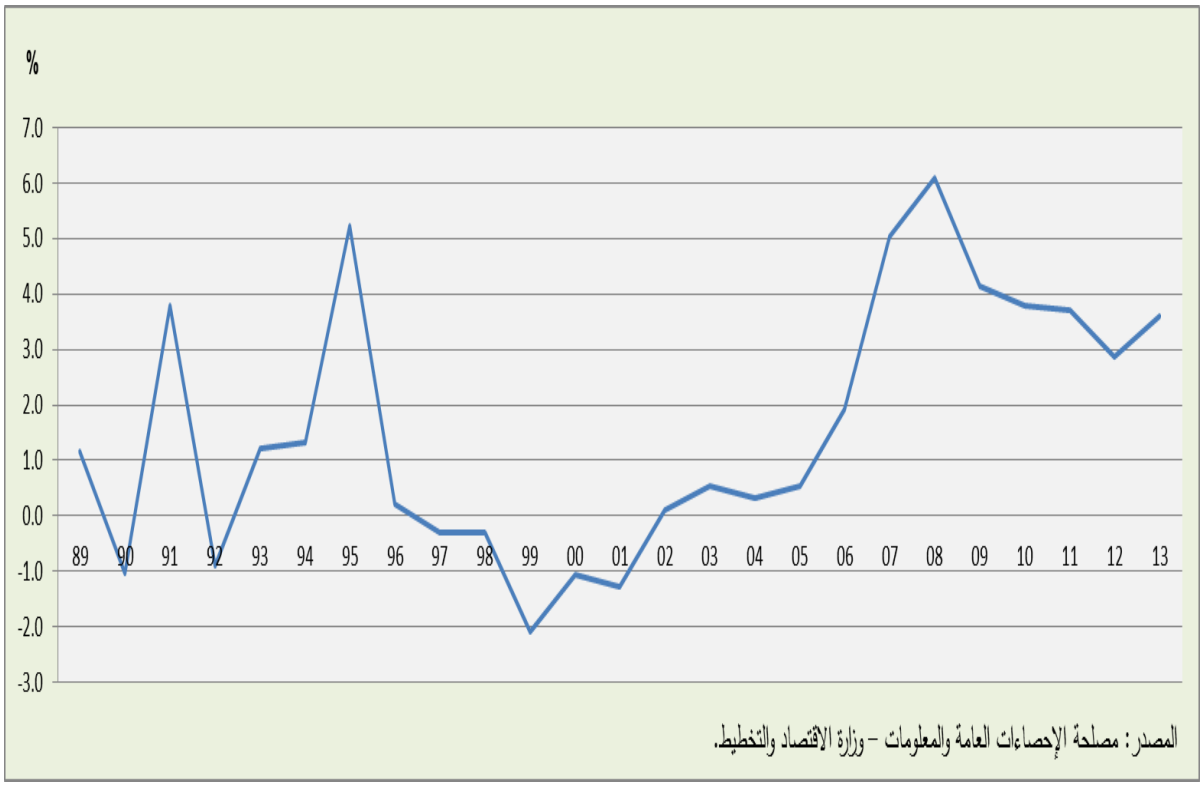

العوامل المؤثرة في التضخم:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على التضخم إلى عوامل داخلية وخارجية نظراً لانفتاح اقتصاد المملكة الكبير على العالم الخارجي. وتعزى زيادة الأسعار خلال عامي ٢٠٠٧م و ٢٠٠٨م إلى عدة عوامل منها زيادة الإنفاق الحكومي نتيجة التوسع في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى بطئ استجابة جانب العرض خاصة في قطاع المساكن لمواجهة الطلب المتزايد على السكن مما أدى إلى ارتفاع الإيجارات وأسعار المساكن، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً نتيجة زيادة الطلب على الغذاء مع النمو الكبير الذي شهدته معظم الدول الناشئة في تلك الفترة، حيث يشير مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة العالمية "فاو" إلى أن أسعار الغذاء في العالم

سجلت ارتفاعاً بلغت نسبته ٢٥,٩ في المئة خلال عام ٢٠٠٨م مقارنةً بالعام السابق (رسم بياني رقم٢). ويوضح الرسم البياني رقم٣ أن مجموعتي الأغذية والمشروبات، والسكن والمياه والكهرباء والوقود تؤثران بشكل كبير على مستوى التضخم. ويلاحظ أن ارتفاع مستويات الأسعار خلال تلك الفترة لم يقتصر على اقتصاد المملكة العربية السعودية، بل شمل اقتصادات عدة، حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقريره "آفاق الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٩م" إلى أن معدل التضخم على المستوى العالمي سجل ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠٠٨م. ففي الاقتصادات المتقدمة ارتفع معدل التضخم من ٢,١ في المئة في عام ٢٠٠٧م ليصل إلى ٣,٥ في المئة في عام ٢٠٠٨م، وارتفعت نسبة التضخم في الاقتصادات الناشئة من ٦,٤ في المئة إلى ٩,٢ في المئة في نفس الفترة.

رسم بياني رقم ٢: مؤشر أسعار الغذاء

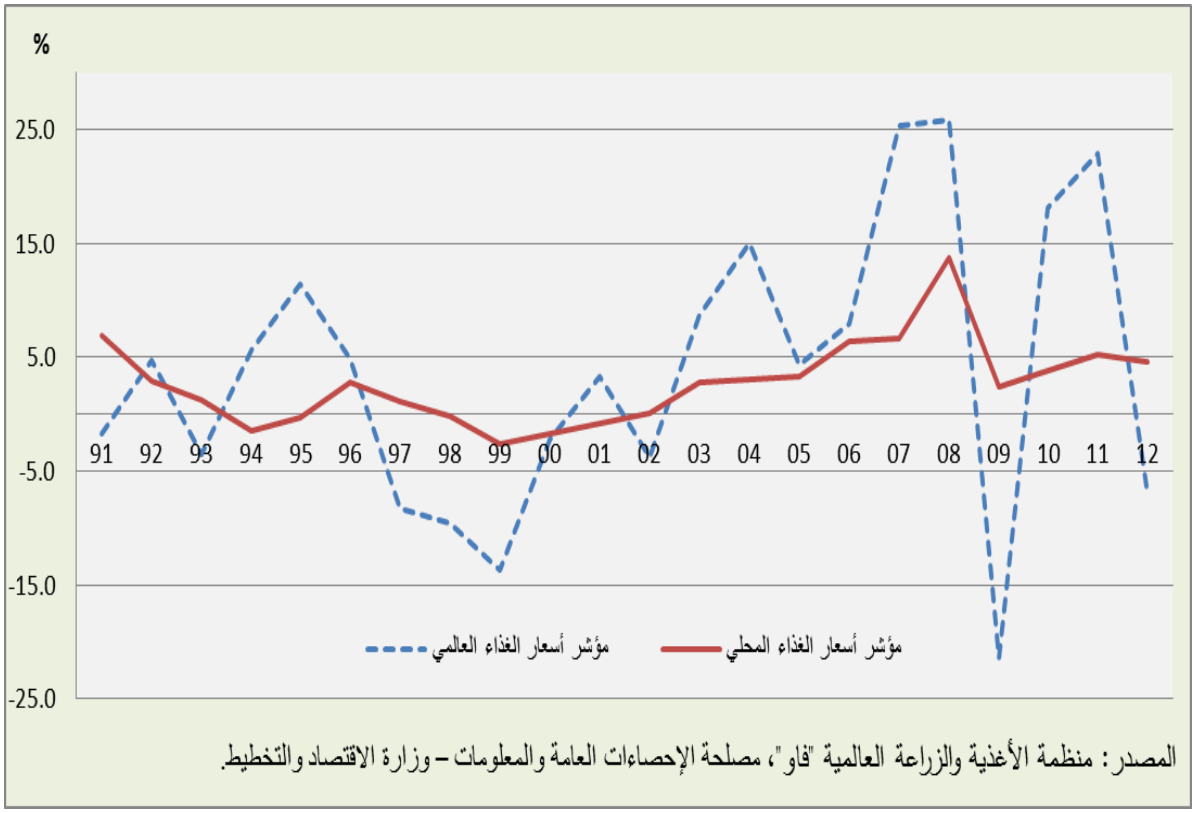

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة العالمية "فاو"، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

رسم بياني رقم ٣: تأثير المجموعات الرئيسة على التضخم

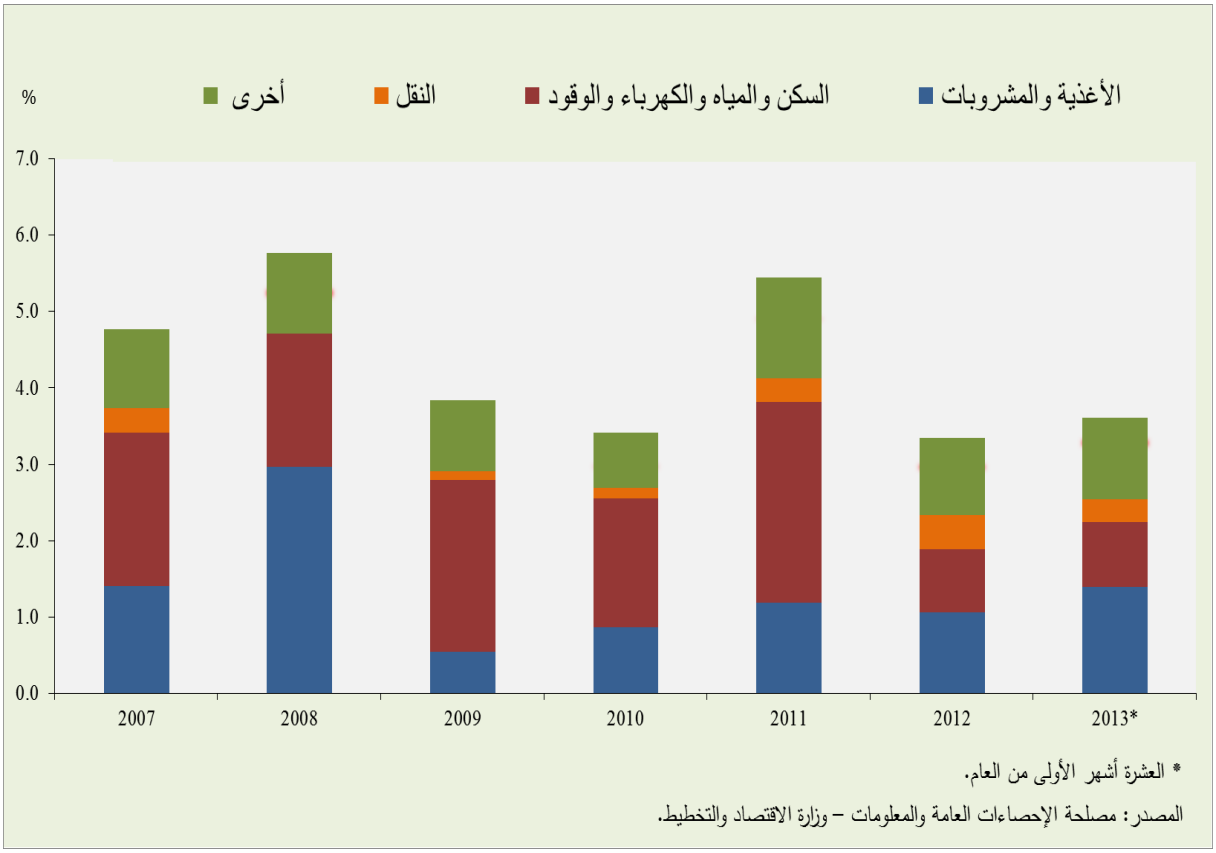

* العشرة أشهر الأولى من العام.

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات – وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويعود ارتفاع الضغوط التضخمية في العام الحالي ٢٠١٣م بشكل كبير إلى عوامل داخلية ذات علاقة بتغيرات المخزون وبشبكات الإمداد والتوزيع المحلية. كما أن استمرار النمو الاقتصادي القوي لاسيما في القطاع غير النفطي قد يفرض ضغوطا على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي وغالباً ما تكون تلك الضغوط مؤقتة.

جهود الدولة في الحد من ارتفاع معدل التضخم:

قامت المملكة باتخاذ العديد من الإجراءات للحد من الضغوط التضخمية المتزايدة، مع التركيز على مجموعات الأغذية والمشروبات والسكن والمياه والكهرباء والوقود والنقل نظراً لارتفاع حجم تأثير هذه المجموعات على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة كما هو موضح في الجدول رقم١.

ونظراً لأن جزءً كبيراً من الضغوط التضخمية كان مصدره ارتفاع أسعار المساكن والإيجارات، وجَّه خادم الحرمين الشريفين بدعم صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٤٠ مليار ريال بهدف تقديم مزيد من القروض العقارية. كما أمر حفظه الله بتحويل هيئة الإسكان إلى وزارة، وزيادة القرض السكني من ٣٠٠ ألف ريال إلى ٥٠٠ ألف ريال. إضافة إلى ذلك، أمر خادم الحرمين الشريفين بتحويل ٢٥٠ مليار ريال من فائض ميزانية العام المالي ٢٠١١م إلى حساب خاص في مؤسسة النقد العربي السعودي لإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية. كما قام صندوق التنمية العقارية ببدء العمل على تطبيق برنامج التمويل الإضافي الأمر الذي يمكن المتقدمين إليه من الحصول على تمويل عقاري آخر. ومن الملاحظ أن هذه الحزمة من الإجراءات بدأت في المساهمة بتوفير المزيد من المساكن والحد من تكاليف السكن. ومن القرارات التي تضمن التعجيل في تنفيذ وتوفير السكن المناسب للمواطنين بما يكفل لهم حياة كريمة، قرار منح "أرض وقرض"، حيث ستعلن وزارة الإسكان عن شروط التقديم لاحقا. كما تعتزم وزارة الإسكان إطلاق مشروع "إيجار" وهو منظومة تشريعية تنظيمية لقطاع الإيجار تهدف إلى تنظيم وتطوير قطاع المساكن في المملكة، ويتوقع أن يسهم المشروع في تحقيق توازن العرض والطلب في قطاع إيجار المساكن بشكل أكبر مما يؤدي إلى خفض أسعار الإيجارات.

وقامت المملكة باتخاذ عدد من الإجراءات للحد من ارتفاع الضغوط التضخمية شملت تقديم الدعم المباشر لمجموعة من السلع الاستهلاكية التي تلامس احتياجات المواطنين المباشرة، وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع المستوردة والتوسع في مراقبة الأسعار. من ناحية أخرى، أمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود (حفظه الله) في عام ٢٠٠٦م بتخفيض

أسعار المحروقات بنسبة ٣٠,٠ في المئة تقريباً. كما وجه حفظه الله بتخصيص ٢٠٠ مليار ريال من فائض ميزانية عام ٢٠١٢م لمشروعات النقل العام بالمملكة، وفتح المنافسة على تراخيص النقل الجوي، وإنشاء سكك حديد وغيرها من القرارات التي يتوقع أن تسهم في خفض تكاليف النقل والمواصلات.

دور مؤسسة النقد العربي السعودي في استقرار المستوى العام للأسعار:

تقوم المؤسسة بعدة مهام من أهمها سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي)، وإدارة احتياطيات المملكة، وإدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف. فاستقرار سعر صرف الريال مقابل الدولار يساعد على استقرار إيرادات المالية العامة نظراً لأن معظم إيرادات الدولة تأتي من مبيعاتها النفطية المقومة بالدولار. كما أن الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابتة ولفترة طويلة يساعد على الحد من المضاربة على العملة ويعزز الثقة فيها. ويساهم الدولار الأمريكي بدور أساسي في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ حجم العمليات التي تمت بالدولار مع العملات الأخرى نحو ٤,٦ تريليون دولار في سوق النقد الأجنبي العالمي والبالغ حجمه نحو ٥,٤ تريليون دولار. وأشار بنك التسويات الدولية في تقريره الصادر في عام ٢٠١٣م حول تقديرات حجم المعاملات اليومية في السوق العالمية للنقد الأجنبي أن قيمة العمليات التي أجريت بالدولار الأمريكي بلغت ما نسبته ٨٧ في المئة من المعاملات اليومية في النقد الأجنبي يليها اليورو بنسبة ٨,٣ في المئة ثم الين الياباني بنسبة ٢ في المئة. ويشير مؤشر الدولار الأمريكي المرجح للتجارة الذي يقيس قيمة الدولار مقابل العملات العالمية الأخرى إلى استمرار ارتفاع قيمة الدولار تدريجياً منذ منتصف عام ٢٠١١م (رسم بياني رقم٤).

رسم بياني رقم ٤: مؤشر الدولار الأمريكي المرجح للتجارة (١٩٩٧م = ١٠٠)

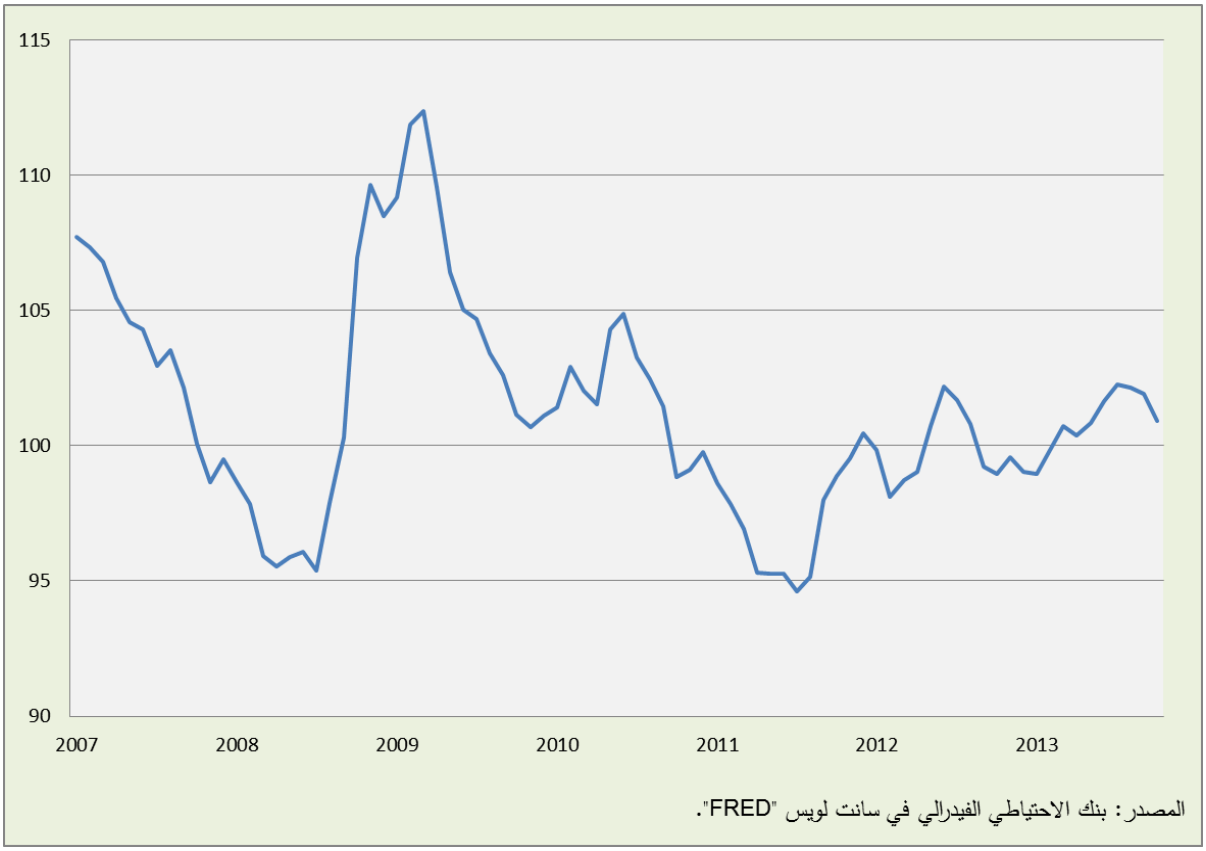

المصدر: بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس "FRED".

من ناحية أخرى، تراقب مؤسسة النقد العربي السعودي وضع السيولة في الاقتصاد المحلي للتأكد من مناسبتها للأنشطة الاقتصادية وعدم ارتفاعها لمستويات تشكل ضغوطاً تضخمية وتؤثر على مستوى الأسعار. ولدى المؤسسة عدد من أدوات السياسة النقدية لمعالجة التضخم، تشمل تغيير معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (أو ما يُعرف بالريبو)، ووضع سياسات احترازية على نسب الإقراض في المصارف المحلية، وتغيير متطلبات الاحتياطيات المصرفية. وساهمت المؤسسة من خلال المسئوليات المناطة بها في تخفيف الضغوط التضخمية على اقتصاد المملكة عن طريق التأثير في الائتمان المصرفي والسيولة المحلية. واتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨م جملة من الإجراءات للحد من ارتفاع معدلات التضخم وكان من أبرزها ما يلي:

١. الإبقاء على معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) عند مستواه السابق ٥,٥ في المئة بهدف الحد من حجم عمليات اقتراض البنوك من مؤسسة النقد.
٢. تخفيض مستوى السيولة في السوق عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، حيث رفعت المؤسسة نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع تحت الطلب من ٧,٠ في المئة إلى ١٣,٠ في المئة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الزمنية والادخارية من ٢,٠ في المئة إلى ٤,٠ في المئة.
٣. تشجيع المصارف على الاستثمار في أذونات الخزينة عن طريق رفع سقف استثمارات المصارف فيها.
٤. إجراء عمليات مقايضة النقد الأجنبي بالريال السعودي مع المصارف المحلية لامتصاص السيولة الزائدة وتوفير السيولة اللازمة بالدولار الأمريكي في النظام المصرفي.

أما بعد تفاقم الأزمة المالية العالمية في نهاية عام ٢٠٠٨م، فكانت السياسة النقدية موجهة لتعزيز وضع السيولة، وخفض تكاليف الإقراض لضمان الاستمرار في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، ولتحقيق استقرار النظام المالي المحلي، حيث اتخذت مؤسسة النقد العربي السعودي عدة إجراءات استباقية خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٨م والربع الأول من عام ٢٠٠٩م بهدف تعزيز السيولة لدى المصارف المحلية في ضوء التطورات في السوق المحلية والأسواق العالمية، وخفض تكلفة الاقتراض لتلبية الطلب المحلي على الائتمان لضمان استمرار المصارف بأداء دورها التمويلي لاسيما بعد ظهور مؤشرات على انحسار الضغوط التضخمية التي واصلت انخفاضها التدريجي إلى ٣,٥ في المئة في أكتوبر ٢٠٠٩م، ومن أبرز هذه الإجراءات الآتي:

١. خفض نسب الاحتياطي النظامي من ١٣,٠ في المئة في سبتمبر ٢٠٠٨م إلى مستوى ٧,٠ في المئة في نوفمبر ٢٠٠٨م للودائع تحت الطلب بهدف تعزيز السيولة في النظام المصرفي، والإبقاء على نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع الزمنية والادخارية عند مستوى ٤,٠ في المئة.

٢. خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء من مستواه السابق والبالغ ٥,٥ في المئة ليصل إلى ٢,٠ في المئة في يناير ٢٠٠٩م، وخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس من ٢,٠ في المئة تدريجياً إلى ٠,٢٥ في المئة.
٣. خفض تسعيرة أذونات الخزينة إلى ٥٠ نقطة أساس دون سعر فائدة الإيداع بين البنوك (SIBID)، وكذلك إعادة تحديد السقف الأسبوعي لإصدار أذونات الخزينة بمقدار ٩,٠ مليار ريال أسبوعياً.

وللحد من الضغوط التصاعدية على أسعار المساكن والإيجارات، أقر مجلس الوزراء المنظومة المالية المتمثلة في: نظام التمويل العقاري، ومراقبة شركات التمويل، والإيجار التمويلي، والرهن العقاري، وقضاء التنفيذ والتي يؤمل أن تسهم في نهاية المطاف بزيادة نسبة تملك المساكن وتخفيض الضغوط التضخمية الناشئة عن قطاع الإسكان. وبناءً على المهام المناطة بمؤسسة النقد العربي السعودي، قامت المؤسسة في عام ٢٠١٣م بنشر اللوائح التنفيذية لنظام التمويل العقاري ونظام الإيجار التمويلي ونظام مراقبة شركات التمويل. ويتوقع أن يسهم ذلك بتوفير المزيد من التمويل العقاري.

وإجمالاً فإن الجهات المعنية في المملكة، بما في ذلك مؤسسة النقد، تراقب التضخم وتتخذ كافة الإجراءات المناسبة لمواجهته بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والنمو في المملكة.